العرب
الخميس 2020/01/30
السنة 42 العدد 11602

حرية الصحافة الجزائرية حبيسة البيانات الحكومية

صحافيون يؤكدون استمرار الضغوط رغم وعود الرئيس بضمان الحريات

أطلق الرئيس عبدالمجيد تبّون، في أول خطاب وجهه إلى الجزائريين يوم تنصيبه رئيسا للبلاد، تعهدات صريحة بدعم حرية الصحافة، وجدد مرارا وعوده بضمان حرية الإعلام، غير أن صحافيين جزائريين يقولون إن الأوضاع لم تشهد أي تحسن، وما زال الصحافيون يتعرضون للاعتقال والملاحقة، كما يتواصل حجب بعض المواقع الإخبارية.

عناوين متشابهة لصحف مراقبة

الجزائر – أكد ائتلاف الصحافيين الجزائيين أن الإعلام الجزائري يعيش تدهورا كارثيا إلى حد لا يوصف منذ العام الماضي، واعتبر أن عام 2019 "أسوء مرحلة في تاريخ الصحافة الجزائرية منذ الاستقلال".

وعبر الائتلاف في بيان رسمي نشره على مواقع التواصل الاجتماعي، أنه من "المفترض بعد حراك شعبي شارك فيه الملايين من الجزائريين أن نعرف حرية تعبير منقطعة النظير لطمس معالم الممارسات القديمة للسلطة السياسية ورضوخا لرسالة الشعب الجزائري الذي خرج في 22 فبراير يطالب بجزائر الديمقراطية والشفافية، لكن مع الأسف الواقع مناف تماما لهذا".

وتحدث البيان عن أوضاع سيئة يعاني منها الصحافيون ووسائل الإعلام، حيث يوجد عدد من الصحافيين قيد الاعتقال لأسباب غامضة، مثل سفيان مراكشي وبلقاسم جير، ويصف البعض اعتقالهم بالتعسفي، كما تم منع صحافيين آخرين من مغادرة البلاد.

> ائتلاف الصحافيين الجزائيين: المفترض بعد حراك شعبي للملايين من الجزائريين أن نعرف حرية تعبير منقطعة النظير

ويقول صحافيون ومؤسسات إعلامية جزائرية إن الضغوط الممارسة عليهم، استمرت حتّى بعد وصول عبدالمجيد تبّون إلى الرئاسة، بالرغم من تعهداته بحماية ودعم حرية التعبير والصحافة.

وأطلق تبّون، في أول خطاب وجهه إلى الجزائريين يوم تنصيبه رئيسا للبلاد في ديسمبر الماضي، تعهدات صريحة بدعم حرية الصحافة، وقال "أعد بحرية لا حدود لها لوسائل الإعلام شريطة التحلي بالمسؤولية والموضوعية"، معلنا أنه "سيتم حل مشكلة الإشهار (الإعلان) العمومي وجعله آلية لحرية الصحافة والوسائل الإعلامية والصحافة الإلكترونية".

وكرر تبون وعوده بتحسين ظروف العمل الإعلامي والأوضاع الاجتماعية للصحافي خلال الندوة التي جمعته، الأسبوع الماضي، مع مدراء وصحافيين من القنوات والوسائل الإعلامية الوطنية الخاصة والعمومية.

وقال "حرية الصحافة مضمونة، لكن ضمن أخلاقيات المهنة وبعيدا عن الأكاذيب والتشويه والقذف والتجريح".

وترقب العاملون في قطاع الإعلام انفراجا في أوضاعهم، لكن الوضع لا يوحي بذلك على أرض الواقع، وتعرض عدد من الصحافيين للاعتقال والملاحقة، كما تواصل حجب بعض المواقع الإخبارية، وهو ما أثار قلقا متزايدا.

وازدادت المخاوف بعد صدور بيانات حكومية عديدة، اعتبرها صحافيون أنها رسالة واضحة لهم للالتزام بالخطوط الحمراء، حيث أكدت مديرية الصحافة والاتصال برئاسة الجمهورية، في بيان نهاية ديسمبر الماضي، أن "المعلومة الرسمية توزع عبر بيانات من رئاسة الجمهورية، تنشر عبر وكالة الأنباء الجزائرية، ودونها يُصنف ضمن الدعاية والأخبار المغلوطة".

وأكدت المديرية أن "المعلومات المنشورة عبر أي وسيلة إعلامية أو منصات الاتصال، بحجة السبق الصحافي أو لإيهام الرأي العام بالقرب من منبع المعلومات، دون الالتزام بقوانين الجمهورية وأخلاقيات المهنة، ستعرض أصحابها إلى طائلة قوانين الجمهورية".

وذكر بيان ائتلاف الصحافيين الجزائيين أن التضييق مستمر من قبل الشرطة على الصحافيين الذي يقومون بتغطية مسيرات الحراك الشعبي أيام الثلاثاء والجمعة، كما يتم استخدام الإشهار العمومي كوسيلة لتوجيه الرأي العام، كما تم حظر عدد من المواقع الإلكترونية الجزائرية.

وتابع "مع الأسف هذا واقع الصحافة اليوم في الجزائر".

ويعاني موقع "كل شيء عن الجزائر"، بنسختيه العربية والفرنسية، والذي يعدّ أحد أبرز المواقع الإخبارية الذي يعنى بشؤون الجزائر، من الحظر المتقطع داخل البلاد وذلك منذ 7 أشهر، دون معرفة الأسباب وراء هذا القرار أو الجهة المسؤولة عن حجبه.

وقال مدير الموقع لوناس قماش في تصريحات صحافية إنّ "الموقع تعرّض للحجب منذ 7 أشهر وإن هذا المنع تم دون تقديم أي سبب واضح أو الحصول على أيّ تفسيرات"، مشيرا إلى أنه "لا يوجد قرار من طرف المحكمة أو قرار إداري في هذا الإطار". واعتبر قماش أن "حظر الموقع فعل رقابي وسوء استخدام للسلطة"، معبرا عن اعتقاده بأنّه كان "نتيجة لتغطيته الموضوعية للحراك الشعبي".

وارتفعت الأصوات المطالبة بوقف الاعتقالات التي تطول الصحافيين بسبب مواقفهم السياسية أو تفاعلهم مع الحراك الشعبي وإنهاء الرقابة المفروضة على المضامين الإعلامي.

ويرى صحافيون جزائريون أن هناك عددا من القضايا التي تحتاج إلى معالجة في القطاع، منها تفعيل سلطات الضبط السمعي البصري والصحافة المطبوعة، ومراجعة قانون الإعلام 2012، والاهتمام بالصحافة الإلكترونية وإنشاء قانون خاص بها، إضافة إلى تحرير الإشهار العمومي وتوزيعه العادل بين جميع القنوات الإعلامية والمؤسسات الصحافية المطبوعة، وحل مشكلة العراقيل للحصول على بطاقة الصحافي.

ودعا ائتلاف الصحافيين في بيانه، إلى "تنظيم مسيرة الجمعة، تتبعها تغطية جماعية للحراك الشعبي ترفع فيها شعارات منددة بالحالة المزرية التي آلت إليها مهنة الصحافة في الجزائر".

جمهورية فيسبوك تنشئ محكمة لفض النزاعات حول المحتوى

واشنطن – أعلنت شركة فيسبوك عن إنشاء "محكمة عليا" خاصة بها للتصدي لمشكلة المحتويات المثيرة للجدل على منصتها، وتوفير الإمكانية للمستخدمين لمحو بياناتهم المجمّعة من قبل مواقع إنترنت خارجية لاستهدافهم بإعلانات، في إطار خطتها لتحسين صورتها بعد سلسلة من الفضائح بشأن انتهاك البيانات الشخصية للمستخدمين.

وتتعرّض فيسبوك، التي تمتلك نحو ملياري مستخدم حول العالم، للانتقادات بشكل منتظم بسبب طريقتها في إدارة البيانات المتداولة على منصّتها. لذلك تسعى المجموعة من خلال هذين التدبيرين اللذين أعلنت عنهما الثلاثاء، إلى تحسين سمعتها، في خضم الحملات الانتخابية الرئاسية في الولايات المتحدة.

وقال مارك زوكربيرغ إن "أحد أهداف الشركة خلال العقد المقبل هو بناء شبكة حماية أقوى للحياة الشخصية والخاصّة للمستخدمين". ويتابع "في الأسابيع المقبلة، سندعو نحو ملياري شخص حول العالم إلى مراجعة إعدادات الخصوصية في حساباتهم الخاصّة".

في هذا السياق، أعلنت شبكة التواصل الاجتماعي الأكبر في العالم عن أنه يمكن للمستخدمين، بكبسة واحدة، حذف البيانات الخاصة بهم، التي تجمعها مواقع الإنترنت والتطبيقات الخارجية من خلال فيسبوك، مثل بيانات البحث الخاصّة والتسوّق عبر الإنترنت، وتستخدمها لتصميم الإعلانات المناسبة لكلّ شريحة من المستخدمين وجذب أكبر عدد ممكن من المعلنين.

وأشار المدير التنفيذي للشركة مارك زوكربيرغ، في رسالة نشرها على مدوّنته، إلى أن هذه الأداة المعروفة بـ"النشاط من خارج فيسبوك" (أوف فيسبوك أكتيفيتي)، تقدّم "مستوى جديدا من الشفافية وتعزّز قدرة التحكم لدى الشبكة الاجتماعية".

ويضيف زوكربيرغ "ترسل لنا شركات أخرى معلومات عن النشاطات على مواقعها، بحيث نستخدمها لنظهر لكم الإعلانات المناسبة. يمكنكم الآن الاطلاع على ملخّص حول تلك المعلومات وحذفها إذا كنتم ترغبون في ذلك".

في الواقع، تسعى شركة فيسبوك إلى تلميع صورتها بعد سلسلة من الفضائح التي طالت طريقة إدارتها للبيانات الشخصية، ولاسيّما فضيحة شركة "كامبريدج أناليتيكا" البريطانية التي استخدمت البيانات الشخصية لعشرات الآلاف من مستخدمي فيسبوك، من دون علمهم، للتأثير على نتائج الانتخابات الرئاسية الأميركية في العام 2016 لصالح دونالد ترامب.

أمّا الإجراء الثاني الذي أعلنت عنه شركة فيسبوك فيتعلّق بإنشاء "محكمة عليا" خلال الأشهر المقبلة، بهدف الفصل في النزاعات المتعلّقة بإزالة محتويات تثير جدلا.

ولإدارة هذه اللجنة، تعاقدت الشبكة الاجتماعية مع الناشط البريطاني في مجال حقوق الإنسان، توماس هيوز، الذي سبق أن أدار منظّمة "أرتيكل 19" المتخصّصة بالدفاع عن الحرّيات.

وتعود فكرة إنشاء مجلس رقابي إلى زوكربيرغ، الذي اقترح إنشاء "محكمة عليا" مؤلّفة من شخصيات مستقلّة في العام 2018، والتي كان يفترض أن تتشكل في أواخر العام 2019.

ما تسعى إليه الشبكة الاجتماعية من خلال هذه الخطوة هو منع نشر ومشاركة المقالات والصور التي تتعارض مع معايير النشر لديها، مع الحرص على احترام حرية التعبير. وبالتالي، لن يتمّ حظر الدعايات السياسية، أو حتى الأخبار الكاذبة، التي يتمّ تناقلها عبر فيسبوك، وشكّلت في وقت سابق، عنصرا أساسيا في حملة الانتقادات التي طالت الشركة.

وهو ما برّره زوكربيرغ في أكتوبر الماضي بأن "الأنظمة الديمقراطية تترك للناس حرية اختيار ما هو موثوق وليس لشركات التكنولوجيا"، على أن يخضع هذا المبدأ لبعض الاستثناءات، لاسيما في حال التحريض على العنف.

بالنسبة إلى زوكربيرغ، تعد الدعايات السياسية مفيدة للمرشحين الصغار والمحليين والمجموعات المهمّشة من قبل وسائل الإعلام.

تطوير التلفزيون المصري يقتصر على الاستعانة بوجوه إعلامية جديدة

أميرة فكري
كاتبة مصرية

القاهرة – بدأت قنوات فضائية مصرية، بالترويج لانطلاقة جديدة للتلفزيون المصري أشبه بثورة تغيير وتطوير لبرامجه، بالاستعانة بمجموعة كبيرة من نجوم الإعلام المصري.

وقالت مصادر مطلعة إن هناك توجها عاما بأن تصبح القنوات الفضائية الخاصة معنية بشكل أكبر بالاهتمام بالقضايا الإقليمية، ما يفرض على الحكومة سد الفراغ المحلي الذي قد يحدث نتيجة التوجه لذلك.

وأصدر مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، قرارا الثلاثاء بتحديد أهداف السياسة الإعلامية للدولة، واختصاصات ومهام الوزير المختص. شملت اقتراح السياسة الإعلامية للدولة، القيام بالتنسيق مع رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء، والتنسيق مع المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، والهيئة الوطنية للصحافة، والهيئة الوطنية للإعلام في تنفيذ هذه السياسة.

وتضمنت الأهداف الإعلامية تقوية الإعلام المصري محليا وإقليميا ودوليا، وزيادة قدرته على التعامل مع الأزمات المختلفة، إضافة إلى ترسيخ وعي المواطنين بأحكام الدستور والقانون، ورفع حالة الوعي المجتمعي بالقضايا ذات التأثير.

ويبدو أن هناك خطة حكومية لتوزيع الأدوار بين القنوات المختلفة، بحيث يكون الإعلام الرسمي مهتما بقضايا الداخل، وتسليط الضوء على الخطط الحكومية وتوصيل الرسائل الرسمية إلى الجمهور المحلي، فيما تتولى القنوات الخاصة التي تم الاستحواذ عليها مخاطبة الخارج، لتكون ظهيرا سياسيا على مستوى الإقليم.

وتندرج مسألة تقوية التلفزيون الرسمي ضمن الخطة الحكومية، لكن هناك جملة من العراقيل، على رأسها وجود حالة غضب لتجاهل الحكومة أبناء ماسبيرو الذين قضوا سنوات طويلة من العمل به، في مؤشر عكس عدم الاعتراف بوجود كفاءات للقيام بهذه المهمة، واعتبر البعض من العاملين أن ذلك مقدمة للاستغناء عن عدد كبير منهم.

وبرر هؤلاء موقفهم بأن الشركة المسؤولة عن تطوير ماسبيرو، لم تنجح بشكل مقنع في إدارة القنوات المملوكة لها وتقديم محتوى جيد، حتى تستطيع أن تقنع أبناء التلفزيون الرسمي بأنها تمتلك خبرات وأدوات تمكّنها من إثبات جدارتها وانتشال القنوات الحكومية من أزماتها.

وتُتهم هذه الشركة (إعلام المصريين) بأنها كانت جزءا من غياب تأثير تلفزيون الدولة، حيث سحبت البساط من تحت أقدام قناة "النيل للرياضة" الرسمية لصالح فضائية "أون سبورت" الخاصة التي أصبحت تحتكر إذاعة مباريات كرة القدم المحلية.

ونقلت مصادر لـ"العرب"، وجود تذمر بين العاملين داخل ماسبيرو، جراء الاستعانة بوجوه إعلامية كانت تعمل في قنوات خاصة، قبل أن تستحوذ عليها أجهزة حكومية لتقديم البرامج الجديدة، ما يشكل عقبة أمام نجاح هؤلاء في المهمة الموكولة إليهم.

وضمت قائمة المذيعين، وائل الإبراشي، دينا عصمت، نهى توفيق، هبة جلال، جومانا بدوي، محمد الشاذلي، سحر ناجي، إلهام نمر، أحمد عبدالصمد، رغدة أبوليلة، حسام الدين حسين، هدير أبوزيد، دينا عبدالكريم، ناردين فرج، وتامر شلتوت، وينتمي أغلب هؤلاء إلى قنوات "دي.أم.سي"، و"تن"، و"إكسترا نيوز" و"أم.بي.سي- مصر".

وما يلفت الانتباه أن الكثير من المذيعين الذين جرى التعاقد معهم للظهور على شاشات التلفزيون الرسمي هم من الفئات الشبابية، في محاولة تبدو متعمدة لإقناع الجمهور بأن ماسبيرو لم يصبه الوهن، وما زال قادرا على استعادة رونقه، ويُفهم أيضا من ذلك أن السياسة التحريرية الجديدة سوف تركز على مخاطبة فئة الشباب.

> تهميش أبناء ماسبيرو قد يتسبب في افتعال أزمات مستقبلية، لأن هناك شعورا بأن ما يحدث مقدمة للتصفية، وليس للتطوير

وقال حسن علي، رئيس جمعية حماية المشاهدين، لـ"العرب"، "إن وجود جبهة معارضة داخلية لما يجري داخل التلفزيون الرسمي، يشكل عقبة أمام نجاح التجربة، لأن تهميش أبناء ماسبيرو إلى هذه الدرجة، قد يتسبب في افتعال أزمات مستقبلية، لأن هناك شعورا بأن ما يحدث مقدمة للتصفية، وليس للتطوير".

وأضاف علي، وهو أيضا أستاذ الإعلام بجامعة قناة السويس، أن الحكومة أخطأت عندما صنعت كيانا موازيا من القنوات الخاصة قبل تطوير التلفزيون الرسمي، واليوم تريد علاج التشوه الحاصل، لأنها أصبحت على قناعة بأنه لا يمكن استبدال الإعلام الخاص مكان الحكومي، حتى لو كان التوجه واحدا.

ويرى خبراء في مجال الإعلام، أن اقتصار التطوير داخل التلفزيون المصري على الاستعانة بوجوه إعلامية جديدة، لن ينتشل ماسبيرو من أزماته الطاحنة، طالما استمر وجود شخصيات غير مؤهلة في مناصب قيادية رغم إخفاقها في مهمة الإصلاح سابقا.

وأكد مصدر مطلع لـ"العرب" أن ملف تطوير ماسبيرو يدار بعيدا عن قياداته التقليدية، ولو بدأ الإصلاح بتغيير هؤلاء، فإن ذلك يحتاج وقتا طويلا، والحكومة أصبحت بحاجة ماسة إلى منبرها الرسمي لمخاطبة الشارع بشكل احترافي، كي تتفرغ القنوات الأخرى إلى التصدي للحرب الإعلامية القادمة من خارج الحدود.

وتأتي مخاوف الكثير من الخبراء، من أن تكون وراء تطوير ماسبيرو أهداف اقتصادية، تتعلق بتخفيض الخسائر عن طريق ضخ إعلانات جديدة في البرامج التي سوف يتم إطلاقها، بما يمكّن الحكومة من رفع يدها تدريجيا عن التلفزيون الرسمي، بحيث ينفق من موارده الذاتية، وإذا لم يتحقق ذلك، تكون لديها الحجة للتصفية، والإبقاء على القنوات التي تحقق أرباحا فقط.

رأي الجمهور المعيار النهائي للنجاح